مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٩٣٦

الخميس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١١/٥٥
نيويورك

الرئيس:	السير جرمي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد أموريم
	البرتغال	السيد مونتيرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد نيهاوس
	كينيا	السيدة ماهوغو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد منتون
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1998/931)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقريـــر الأميـــن العـام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1998/931)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أنغولا يطلب فيها دعوته إلى الإشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الإشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كارنيرو (أنغولا)، مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أرحب بالفريق أول هغينو كارنيرو، نائب وزير الإدارة الإقليمية في أنغولا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، الذي يرد في الوثيقة S/1998/931. ومعروض أيضا على أعضاء المجلس الوثيقة S/1998/952، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الإتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: الوثيقة S/1998/915، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، ويحيل بها، من جملة أمور، بيان مؤتمر القمة بشأن أنغولا؛ والوثيقة S/1998/916، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، يحيلون بها بيانا صادرا في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ عن وزراء خارجية الدول المراقبة الثلاث (الترويكا) لبروتوكول لوساكا، ورسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر موجهة إلى السيد جوناس سافمبي من وزراء خارجية (الترويكا)؛ والوثيقة S/1998/919، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها بيانا صادرا عن رئاسة الإتحاد الأوروبي في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن أنغولا؛ والوثيقة S/1998/944، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها نص رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ من رئيس جمهورية أنغولا.

أعطي الكلمة للفريق أول هغينو كارنيرو، نائب وزير الإدارة الإقليمية في أنغولا.

السيد كارنيرو (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): أنقل التحايا، نيابة عن جمهورية أنغولا وأصالة عن نفسي، إلى جميع الممثلين لدى مجلس الأمن وأرجو منهم أن ينقلوا إلى عواصمهم ما تحس به أنغولا حكومة وشعبا من امتنان عميق وتقدير بالغ للدعم الذي لا يقدر بثمن الذي قدمه المجتمع الدولي لعملية السلام في بلدي.

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى للتصويت على مشروع قرار بشأن أنغولا في مرحلة صعبة بوجه خاص في تنفيذ بروتوكول لوساكا. ويعلم الأعضاء أن تنفيذ بروتوكول لوساكا عُلق قبل ثلاثة شهور. ويعود تعليق تنفيذه إلى عدم وفاء السيد جوناس سافمبي بالتزامات اتحاد يونيتا بالوفاء بجانبه من الاتفاق، حيث تصرف على نحو مخالف لما نشأ من توقعات.

لقد قام سافمبي وقواته بمهاجمة وحدات الشرطة وهاجموا المدنيين، واحتلوا البلدات والمجتمعات المحلية في المنطقة التي كانت حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية قد بسطت عليها إدارة الدولة. وأعيد تقريبا احتلال ١٠٠ بلدة من جانب الأفراد العسكريين التابعين ليونيتا بقيادة

السيد سافمبي، وتم نتيجة لذلك، تشريد ما يزيد على ٠٠٠ ٢٥٠ مواطن الآن. وفي الآونة الأخيرة وقعت أعمال مسلحة في المناطق المنتجة للألماس في الجزء الشمالي والأوسط من بلادنا، بدعم من متمردي بنيامولنغ ووحدات رواندية وأوغندية تتمركز الآن في منطقة ماكويلا دي زومبو، بعد فرارهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ٢ أيلول/سبتمبر، وأثناء فترة تعليق تنفيذ بروتوكول لوساكا، قرر فريق أساي يتشكل من ضباط يونيتا وغيرهم من الأفراد أن يصدروا بيانا وأن يخلعوا السيد جوناس سافمبي من قيادة يونيتا. وقرروا، من جملة أمور أخرى، المصادقة على التزامهم ببروتوكول لوساكا. والتزموا بالتقيد به واحترام التزاماتهم احتراما كاملا في إطار حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية والمجتمع الدولي. وهذا القرار تعبير عن استعدادهم لتنفيذ بروتوكول لوساكا ولتعزيز السلم والوفاق الوطنيين بين جميع الأنغوليين. وحكومة جمهورية أنغولا شجعت وأيدت القيادة المؤقتة لاتحاد يونيتا في جهودها لإحلال السلام وتطبيق الديمقراطية في الشؤون الداخلية لذلك الحزب، لتحقيق السلام والرفاه لجميع الأنغوليين. وهذا الموقف العلني الذي اتخذته حكومتي يمثل نهاية الحوار مع السيد جوناس سافمبي، وعليه، فإنه لم يعد الناطق الرسمي باسم يونيتا في عمليات الحوار مع الحكومة الأنغولية ومختلف الوكالات الحكومية.

ولا يمكن لحكومة أنغولا أن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة الحالة السياسية التي نشأت نتيجة القرار الذي اتخذه أفراد يونيتا الذين ينادون بالسلام. وهذا القرار سيؤثر على سياقنا السياسي الوطني بسبب الدور الذي يعزى إلى يونيتا بموجب بروتوكول لوساكا.

والقرار الذي اتخذته لجنة تجديد يونيتا، التي يطلق عليها الآن اللجنة السياسية المؤقتة ليونيتا، لم تحظ بتأييد الحكومة وجميع المواطنين الديمقراطيين المحبين للسلام في أنغولا فحسب وإنما أيضا بتأييد رؤساء دول أو حكومات بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في قمتهم المعقودة في ١٣-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في موريشيوس. فقد اعتبروا السيد سافمبي مجرم حرب وتهديدا لسلام جميع البلدان الأعضاء وللمنطقة عموما. واعتمد موقف مماثل مؤخرا في مؤتمر قمة بلدان أفريقيا الوسطى المعقودة في ليبرفيل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

ونعتقد أن الوقت قد حان لكي نوحد جهودنا ونستعيد من خلال الإجراءات الحصيفة، أغلى ما يطلبه الأنغوليون - أي السلام. وكما ذكر الرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس في رسالة موجهة إلى الأمين العام ومؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر

> "هذه هي الإمكانية الوحيدة والسبيل الوحيد الذي يمكن اتباعه من قبل يونيتا لحل النزاع الأنغولي بصورة نهائية".

ونرى أن السيد سافمبي قد بدد جميع الفرص التي أتيحت له من خلال تضليله وخداعه لجميع المحبين للسلام والديمقراطية في أنغولا. إنه معزول. ولم يعد جزءا من العملية. وينبغي أن تفرض العقوبات للحد من حرية سفره إلى الدول الأخرى، وبخاصة إلى بعض البلدان الأفريقية. وكما ذكرنا قبل أيام معدودة، لا نعتقد أن بإمكان مجلس الأمن أن يظل لا مباليا إزاء عدم الامتثال لقراراته ذات الصلة من جانب عدد من البلدان الأعضاء. وينبغي للمجلس أن يعتمد فرض عقوبات شديدة ضد الدول التي لا تحترم قراراته. ومن الأهمية بمكان على حد سواء التحرك لاتخاذ تدابير أسرع وأقوى من جانب لجنة العقوبات وذلك لثني أولئك الذين يحاولون أن يجعلوا الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن حبرا على ورق.

وتشجيعا للجنة بتحديد يونيتا من الأهمية بمكان أن يؤيد هذا المجلس والمجتمع الدولي القيادة المؤقتة ليونيتا - رينوفادا بتعزيز دورها القيادي، ليس فقط للتقليل من نفوذ جوناس سافمبي على قواته العسكرية وإنما أيضا للتخفيف من تفاقم حدة حالة الحرب في أنغولا.

ونرى أن هذه الجهود لن تؤتي أكلها إلا اذا استطاعت الوكالة التي أنشأها بروتوكول لوساكا والمسؤولة عن الامتثال أن تعمل بصورة منتظمة وتتخذ قرارات بشأن المسائل المعلقة، التي كان ينبغي البت فيها منذ وقت طويل. وأشير إلى اللجنة المشتركة ومهمتها مراقبة الحالة. ومن الأهمية بمكان إعادة تنشيط هذه اللجنة.

ومن باب الإشارة بالتحديد إلى تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، نود أن نصادق على

تأييد حكومتنا لتمديد تلك الولاية حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، ثم خفضها بشكل تدريجي حتى انسحابها التام من أنغولا.

أخيرا نود أن نعرب عن تقدير أنغولا حكومة وشعبا لجهود بعثة مراقبي الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وأسرة وكالات الأمم المتحدة، فضلا عن الإشادة بجميع الذين فقدوا أرواحهم في خدمة السلام في أنغولا، وبخاصة الاستاذ اليون بلوندين بيي. ومرة أخرى نعبر مجددا عن امتنان وتقدير الحكومة على الدور الذي اضطلع به الممثل الخاص للأمين العام، السيد عيسى ديالو، الذي عُين مؤخرا، والدول المراقبة الثلاث، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والبرتغال. وإننا نأمل ونصلي أن تتكلل بالنجاح جهودهم من أجل السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار (S/1998/952) المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٠٢ (١٩٩٨).

بذلك يكون مجلس الأمن قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.